أثر النزاعات بين مستويات الحكم على التجربة الفيدرالية في السودان

حسين عثمان طه الادغم

جامعة النيلين

مجلة كلية الدراسات العليا

الرقم الدولي الموحد: 1858-6228

المجلد: 15 ، 2020م
العدد: 01

كلية الدراسات العليا
جامعة النيلين

Graduate College Journal – NU
Vol.15 -2020, No. (1)
ISSN: 1858-6228, http://www.neelain .edu.sd

مجلة الدراسات العليا - جامعة النيلين
المجلد 15 –2020، العدد (1)
الرقم الدولي الموحد للدوريات: 1858-6228

أثر النزاعات بين مستويات الحكم على التجربة الفيدرالية في السودان

حسين عثمان طه الادغم

جامعة النيل الأزرق مركز دراسات السلام والتنمية – الدمازين

ubudania@gmail.com

المستخلص

تناولت الورقة أثر النزاعات على التجربة الفيدرالية في السودان ، وتأتي أهمية الورقة الي تجسيد دور النظام الفيدرالي مبدأ التعددية القانونية التي تضفي كينونة ذاتية أكثر عمقاً للولايات المكونة للدولة الاتحادية ، حيث تهدف إلي إيجاد محاولة وضع تصورات لتحقيق وتطبيق النظام الفيدرالي من خلال دستور دائم للبلاد ، استخدم الباحث المنهج التاريخي والمنهج الوصفي التحليلي في سرد وتفسير عناصر الظاهرة، ، توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: الاعتراف بسيادة كل مستوى على الاختصاصات والمسئوليات المحددة في وثيقة الدستور، وعدم هيمنة أو تعالي أي مستوى على المستوى الآخر، كما أوصت الورقة إعادة النظر في السياسات والتشريعات التي تحكم توظيف وتوزيع القوى العاملة على المستويين الاتحادي و ألولائي.

الكلمات المفتاحية : فدرالية . دستور ، اللامركزية، السودان.

المقدمة

نالت الفدرالية كنظام حكم فاعل لإدارة لاتنوع الاجتماعي والقومي شهرة واسعة وتطبيقات متنوعة في التاريخ القديم والحديث للأمم والشعوب، وهي في الوقت الحاضر الصيغة الأنسب المرجحة لإدارة السودان الجديد وتوطيد أركان السلام والتنمية والإستقرار للبلاد (محمد أحمد محمد داني، 139.).

في حين أنه يدور جدل كثيف حول مستقبل الحكم الإتحادي في السودان، وهذا الجدل يتعدى دوائر المعارضة التي خفضت حدّة عدائها للتجربة وأصبحت ترنو إلى إصلاح إعوجاجها وتقويم مسارها، وفي الدوائر الحكومية وفي أعلى المستويات تتوفر إرادة سياسة قوية تنادي بمراجعة وتقويم تجربة السودان الفدرالية، مما يؤكد أن هنالك إتفاق ضمني على استمرار (أنَّ النظام الفيدرالي وسط النخبة وعامة الجماهير مع اختلاف مشاربها، كما يقول إبستون: "إستمرارية وديمومة أي نظام سياسي تتوقف على المحافظة على حد أدنى من التعلق بكل هذه المستويات، حيث أنه إذا انخفضت نسبة التأييد عن الحد لاأدنى فإن استمرارية وديمومة النظام السياسي تصبح معرضة للخطر) (عوض السيد الكرسن، 1).

يجسد النظام الفيدرالي مبدأ التعددية القانونية التي تضفي كينونة ذاتية أكثر عمقاً للولايات المكونة للدولة الإتحادية، فكل إقليم يتمتع بالصلاحية التشريعية في مجاله الجغرافي في مجالات الأسرة والرعاية الإجتماعية والصحة والتنمية الإجتماعية وحفظ الأمن وتقوية النسيج الإجتماعي دون تدخل من المركز إلا إذا تعارض قانون ولائي مع الدستور أو قانون قومي يمس مصالح أقاليم أو مجموعات سكانية خارج الولاية. وفي مجال العلاقات الدينية تكون بعض الأحكام القانونية إقليمية السريان إعتباراً لإرادة إقليمية غالبة – كما حدث في جنوب السودان – وفي مسائل يمكن أن يرد فيها الإستثناء من السريان العام للنظام القانوني، وما يقال عن التعددية القانونية يمكن أن يرد في مجال التعليم والإعلام والإرشاد وكل أمر يمكن أن يمس الكيان الإجتماعي للإقليم ويُراد له أن يبرز الهوية المميزة لشعب الإقليم وخصائصه الثقافية دونما مساس بالكيان العام للسودان كدولة ذات سيادة ضمن المنوظومة العالمية (الهادي عبد الصمد،، 2013م، 174).

إنَّ السودان كيان مخصوص في منظومة دولية متحركة وتمر بالمتغيرات المتواترة وتطبيق النظام الفيدرالي يظهر الدولة السودانية بصفة التفاعل الدينمايكي مع معطيات الأحداث العالمية فلا تجمد على نظام سياسي – إداري واحد بل تعدل في صيغة الحكم بحسب المقتضيات الزمانية ومراحل تطور المجتمع(الهادي عبد الصمد،، 2013م، 175).وتبع أهمية الورقة في توضيح أثر النزاعات على التجربة الفيدرالية في السودان ، كما تهدف إلي تتوفر إرادة سياسة قوية تنادي بمراجعة وتقويم تجربة السودان الفدرالية ، حيث استخدمت الورقة المنهج الوصفي المستند إلى الطريقة الاستقرائية في البحث العلمي لأن هذه المنهجية هي الأنسب في تحقيق الأهداف التي أراد الوصول إليها.

المحاولات حول وضع دستور دائم للسودان

إن فكرة لوضح دستور دائم شرعت بنص دستوري بشكل نظري لا محل واقعية التطبيق، فلا تثريب على ذلك لأن الظرفية السياسية لم

يسمح بثبات المبادئ الدستورية، وكان عرض للتغيير والتعديل أو الإلغاء، ويتضح ذلك من خلال الحكومات الإنتقالية السابقة لتطبيق تجربة الديمقراطية أو الحكومات العسكرية التي تتنافى سياسته مع ثبات تلك المبادئ الدستورية كمصدر لتشريعات الدساتير وهي علة عدم ثبات تلك الدساتير بل الدستور مقيد بلاإستراتيجية السياسية لنظام الحكم، أي عدم الإعتراف بالمبادئ الدستورية من قبل الأنظمة السياسية المتعاقبة ، وموقف ثبات الدستور في السودان بذل له المحاولات لوصول إلى تلك الغاية ولكن لم تكلل بالنجاح (عاطف محمد، 2015م، 88).

مطلب الدستور الدائم نصت عليه الدساتير السودانية بدءً من دستور السودان المؤقت لسنة (1956م) على أن تقوم الجمعية التأسيسية (برلمان) بوضع دستور دائم، وكذا في دستور السودان التعاقدي لسنة (1973م) في أول اجتماع لمجلس الشعب نص على ذلك، وفي دستور السودان الإنتقالي لسنة (1985م) المعدل لسنة (1987م) نص في المادة (56/أ) وعلى أن تقوم الجمعية التأسيسية بوضع مشروع الدستور الدائم وتعزيز الأمر، كما سبق في الدساتير السابقة، وانتقلت فكرة الدستور الدائم إلى دستور السودان لسنة (1998م) ودستور السودان الإنتقالي لسنة (2005م) الذي شهد مرحلة تطبيق النظام الفيدرالي ولم ير واقعية التطبيق ظل المطلب حتى بعد انفصال الجنوب (ملتقى التحاور للأحزاب السودانية في شهر مارس 2014م) (عاطف محمد، 2015م، 89).

فالدستور المؤقت والدستور الإنتقالي اقترنت تشريعاتهما بنظام الحكم في السودان سواءً كان بالنظام البرلماني أو الرئاسي وهي علة عدم إثبات الدستور وبالتالي أدت إلى عدم الإستقرار السياسي الذي أدى بدوره على فتح باب النزاع وعدم الاستقرار في ظل الحكم الفيدرالي خلال حكم الإنقاذ(عاطف محمد، 2015م، 89)..

كما ارتبطت عملية هيكل النظام الإتحادي بفلسفة النظام الرامية إلى تحقيق العدالة في قسمة السلطة والثروة وصولاً للتنمية الاقتصادة والاجتماعية المتوازنة إتحادياً وولائياً ومحليا، وقد انتهى الحكم الإتحادي من خلال تطبيق وتنفيذ الدستور إلى صيغة هيكلية تمثلت في بناء ثلاثة مستويات للحكم الإتحادي، قومي، ولائي، محلي، وتأسس من خلال هذه الهياكل كامل البناء التنفيذي والتشريعي في كل مستوى من هذه المستويات وفقاً للإختصاصات الجهرية لكل مستوى الوارد بالدستور الإنتقالي لسنة (2005م) ، يجسد الهيكل التنظيمي للحكم الفيدرالي فلسفة النظام الرامية لتحقيق العدالة في قسمة السلطة والثروة وصولاً للتنمية الشاملة بين الأجهزة القومية والولائية والمحلية بالتنسيق والتوفق الدستوري والقانوني الصيحح وتوحيد الجهود بهدف تقصير الظل الإداري والمشاركة الفاعلة والتوزيع العادل للموارد لتحقيق الرضا الشعبي والإستقرار السياسي والسلام.

المرجعية الدستورية للحكم اللامركزي

تشير المادة (24) من الدستور الإنتقالي لسنة (2005م) لمستويات الحكم في السودان، وهي مستوى حكم قومي يمارس السلطة ليحمي سيادة السودان الوطنية وسلامة أراضيه ويعزز رفاهية شعبه ومستوى حكم ولائي يمارس السلطة على مستوى الولايات، في كل أنحاء السودان ويقدم الخدمات العامة من خلال المستوى الأقرب للمواطنين، ومستوى حكم محلي ويكون في أنحاء السودان كافة (دستور السودان الإنتقالي لسنة (2005م)، 12).

نصّت المادة (26) من الدستور الإنتقالي لسنة (2005م) على الروابط بين مستويات الحكم للبلاد من خلال المبادئ التي تحكم العلاقات بين مستويات الحكم والمتمثلة في احترام الذاتية وعدم التقول على صلاحياتها ووظائف المستوى الآخر بالتعاون والتواصل وتقديم المساعدة والدّعم والإلتزام بإجراءات التعامل وتشجيع التسوية الودية للنزاعات دستور السودان الإنتقالي لسنة (2005م)، 14).

نصت المادة (26) من دستور السودان الإنتقالي لسنة (2005م) في البند السادس على تعزيز تنسيق المهام الحكومية والنفقرة الثالثة البند التاسع إشارة إلى احترام مستويات الحكم الأخرى ومؤسساتها، كما أشارت في البند الرابع من نفس المادة عن التفاعل بين مستويات الحكم المختلفة مشتركاً ومتسقاً ويتم في إطار الوحدة الوطنية بهدف تحقيق حياة أفضل للجميع، وكما أشارت الفقرة (2) من المادة (26) لدستور السودان الإنتقالي لسنة (2005م)، يجوز لولايتين أو أكثر الإتفاق على آليات أو ترتيبات للتنسيق أو التعاون فيما بينهما دستور السودان الإنتقالي لسنة (2005م)، 15).

إن حساسية الدولة المتعددة الأعراق والمتعددة الثقافات تجاه مصلحة أقلياتها وجهودها لإرضائها بالإستجابة إلى تلك المصالح لها دور بارز في تأكيد إستقرار النظام السياسي، وفي تطوير المجتمع السلمي بالمقارنة فإن انعدام هذه الحساسية يمكن أن يؤدي بطريقة مباشرة لسفك الدماء والنزاع كما هو في حالة السودان وفي هذا الإطار هنالك العديد من الأسباب التي ساهمت بشكل كبير في تغذية الصراع والنزاع حول نظام الحكم الفيدرالي منه ما هو متعلق بطبيعة الولايات البركانية ومنه ما هو متعقلق بالخلاف حول تقسيمات الثروة والسلطة وإضافة إلى سياسات الحكومة المركزية القابضة تجاه الولايات.

قسمة الموارد والسلطة

تُعتبر العلاقات المالية الوجه الحقيقي لاستقرار العلاقات الإتحادية على كافة مستوياتها، والصراع حول الموارد هو أس العلاقات المختلفة بين المجموعات التي ارتضت تكوين الدولة الإتحادية والموارد القابلة للقسمة هي الموارد الإتحادية ولاموارد المشتركة السلطات. وبالنظر إلى تجربة السودان فإن النزاع والصراع الحالي يقوم على فكرة زيادة نصيب الولايات لكي تقوم بدورها بأعباء التنمية المحلية مع العلم بأن هنالك

ضعف في البنى التحتية الأساسية، وكما توجد أيضاً عدّة ثغرات في التشريعات والمواعين الضريبية (عوض السيد الكرسني، 11). الأمر الذي أثار النزاعات حول هذه التجربة لما صاحبها من قصور وسيطرة المركز على تقسيم الموارد بالطريقة العادلة التي تحقق الإستقرار والتنمية بالبلاد، وذلك من خلال النظر إلى الإيفاء بالخدمات الضرورية الأساسية وتحقيق التنمية، إن قيام مجلس يتولى القسمة والتخطيط للموارد البشرية ، إلا أنّه لابد من النظر في شأن خصائص كل ولاية، وضرورة أن تنعكس هذه الخصائص وبصورة مباشرة على الهياكل التنظيمية، كما نرى ضرورة إعادة النظر في السياسات والتشريعات التي تحكم توظيف وتوزيع القوى العاملة على المستويين الإتحادي والولائي وتتم إعادة النظر هذه على مستوى ما تطرحه التجربة من مستجدات وتعززه من متغيرات، إن التجربة الراهنة في الولايات تحتاج إلى خبرات إدارية ومهنية.

فالظروف الطاردة في الولايات وعدم توفر السكن والتعليم الجيد والخدمات الصحية والمرتبات المغرية جعلت العناصر المدربة تعزف عن العمل في الولايات.

إن قسمة الموارد لابد لها من مراعاة حقوق الولايات من الحكومة الإتحادية والتي نذكر بعضاً منها:

1. أن تكون معايير القسمة واضحة وعادلة بين الحكومة الإتحادية والولايات.

2. أن يوازي المعيار بين مسئوليات الحكومة الإتحادية والحكومة الولائية ويقرب الشقة بين مستويات الولايات من حيث درجة الفقر والغنى ودرجة النمو والتنمية الشاملة.

3. التأمين على أهمية بقاء الدولة السودانية قوية للحفاظ على وحدة التراب السوداني وتحقيقاً للتنمية، وتمشياً مع التجارب العالمية واهتداء بالظروف المحلية لتجربة السودان التي تجعل من الأهمية بقاء السلطة المركزية قوية للإيفاء بمسئولياتها المتعددة في الحفاظ على وحدة التراب السوداني لتحقيق الوحدة الوطنية.

4. القضية الأساسية كما هي التدرج في تنفيذ قسمة الموارد حتى تصل حكومات الولايات إلى المستوى الذي يؤهلها لتنمية الولايات من ناحية توفر البنى الأساسية ولاقوى البشرية المدربة والمؤهلة للقيام بأعباء التنمية، وهذا مهم لإنفاذ عملية التنمية والتحول الإجتماعي والاقتصادي والسياسي دفعاً للمواطن للمساهمة والمشاركة في بناء التجربة. إذا ما تمت بصورة وبدون أي محاصصة (عوض السيد الكرسني، 14).

الشراكات وتحديات علاقات السلطة

لأي نظام إدار نقاط ضعفه وقوته ومحددات كماله ونقصانه، وتوجد دائماً فرص متاحة لتجاوز إشكالاته وقيود فعالية أدائه، إن تجربة السودان للنظام الفيدرالي تشوبها العديد من نقاط القوة والضعف التي تحول دون بلوغ الفرص المتاحة لنجاح تطبيقاتها والوصول لأهدافها لإدارة التنوع الإجتماعي وتجاوز أوجه القصور المتعلقة بترقية البيئة الإدارية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية التي تحيط بأجهزة ومؤسسات النظام على المستوى الإتحادي والولائي والمحلي. وهذه أبطأت بعلاقات السلطة والمسئولية لبلوغ المرام من تنسيق محكم وعلاقات بينية واضحة ومتكافئة وقسمة عادلة للسلطة والثروة، حلاً لإشكالات وتحديات النزاعات السياسية والصراعات الأيدولوجية والنزاعات القبلية والإقليمية حول الثروة والسلطة والتنمية المتوازنة (محمد أحمد، 204).

إن لتجربة الإتحادية أو الفيدرالية السودانية العديد من المعطيات الإيجابية والإفرازات السالبة والتي تشكل قيوداً وإشكالات وتحديات راهنة ومستقبلية أمام نجاح التجربة ولذا علينا مناقشة المعطيات الإيجابية والإفرازات السلبية التي أدت إلى النزاع حول هذه التجربة.

أ/ المعطيات الإيجابية:

المعطيات للتجربة السودانية للنظام الفيدرالي عديدة إلا أننا يمكن أن نتناول منها بعض نقاط القوة والتي تتمثل في:

1. عملت على تقوية الشعور بالمسئولية والإنتماء القومي والإقليمي والمحلي بالمشاركة السياسية الشعبية الديمقراطية والشورية والإدارية الموجهة نسبياً لمواجهة تحديات وإشكالات القضايا المحلية المتنوعة وتقديم الحلول لها علي ضوء الموجهات العامة للدولة المركزية القومية.

2. تم إنشاء أجهزة متعددة الأغراض على المستوى الولائي والمحلي مكنت من تلاحم الجهود الديوانية الحكومية مع الجهود الشعبية من أجل تقديم الخدمات والتنمية وإشباع التطلعات في طريق التكامل القومي والوحدة الوطنية (محمد أحمد، 205).

3. الإعتراف بسيادة كل مستوى على الإختصاصات والمسئوليات المحددة في وثيقة الدستور، وعدم هيمنة أو تعالي أي مستوى على المستوى الآخر (إبراهام كوت، 51).

4. تم تقصير الظل الإداري بتقريب إدارة الشؤون المحلية وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية في المدن والأرياف والفرقان أو مراحيل الرعاة وهذا يعني أهمية مشاركة السكان المحليين في إتخاذ القرارات وحل المشكلات ووضع الخطط والسياسات الإقليمية والمحلية الخاصة ببناء الدولة المتوازنة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وتنمويا (محمد أحمد، 205). وقد كان ذلك بدرجة نسبية.

5. واحد من هذه المزايا عملت على الحد من عملية تصدير القادة السياسيين والإداريين من المركز إلى الولايات الأقل نمواً من المركز بخلق قادة ولائيين ومحليين من دافع الممارسة والتمكين السلطوي لسكان الولايات والمحليات(محمد أحمد، 205). إلا أنّه انعكس سلباً في تمكين

وتعميق النعرات الجهوية والقبلية والمحسوبية والتي توسعت وتمددت على حساب الكفاءة العلمية والخبرة العملية والحيدة، مما أدى إلى فشل هذا النظام في إدارة هذا التنوع من خلال النظام الفيدرالي مما يظهر لنا جلياً في الإفرازات السالبة للنظام الفيدرالي في تجربة السودان.

أعطت التجربة الفيدرالية الأمل لسكان المناطق الأقل نمواً ومناطق النزاعات والصراعات والمناطق المهمشة بحكم وإدارة أنفسهم بأنفسهم إعتماداً على الذات والموارد التي أصبح لهم نصيب دستوري معلوم مع ضمان حق المطالبة بتوزيع أكثر عدالة الثروة(محمد أحمد، 206)، إلا أنّه لم تتم هذه العدالة والقبضة القوية للمركز أدى إلى فتح باب وتيرة الصراع.

ب/ المعطيات السلبية على تجربة النظام الفيدرالي في السودان

يرى الباحث أن النزاعات أثرت على التجربة الفيدرالية في السودان ونتيجة عنها إفرازات سالبة أضعفتها في إدارة التنوع الإجتماعي والقومي والإقليمي في الدولة، إضافة إلى المحاصصة في الإنفراد بالسلطة وقسمة الموارد بهدف توسيع المشاركة وتفاقمت النزاعات حول المشاركة يمكن نأخذ منها نقاط على الوجه التالي (الباحث).

سلبيات التجربة الفيدرالية في السودان

1. عدم استقرار الهياكل التنظيمية والوظيفية كأوعية للسلطة والمسئولية والمساءلة نتيجة للإيقاع السريع والإصلاحات القانونية والإدارية والسياسية والمغيرات والمستجدات في الساحة القومية والإقليمية والدولية، الأمر الذي زاد من ضخامة الهياكل والوظائف وأدى إلى الترهل والفجوات الإيرادية الرهيبة والمستمرة للموازنات الولائية والمحلية في مقابلة الصرف الكبير على الخدمات والتنمية والحماية والأمن وإدارة النظام السياسي الشمولي ومن ثم ارتفاع الحاجة إلى الدعم الإتحادي المركزي(محمد أحمد، 206). وهنا يرى الدكتور/آدم الزين محمد الذي يعتبر من الذين مارسوا التجربة عملياً وهنظرياً من خلال الدراسات والأوراق يرى: " بأن النظام الفيدرالي كنظام حكم بطبعه باهظ التكاليف، لأن حكومات الولايات تكرر نفس هياكل وخصائص الأجهزة المركزية – جهاز تنفيذي، تشريعي، وقضائي" (آدم الزين، 32).

2. أفرز تداخل السلطات بين الاجهزة الإتحادية والولائية والمحليات إشكالات ومشاكل في التنسيق والتخطيط والتعاون بين أجهزة النظام على المستوى الإتحادي والولائي والمحلي وتركزت المشاكل حول الموارد المالية وتضارب القرارات السياسية والتنسيق الإدارية والأمني خاصة في المراحل الأولى من عملية بناء واستكمال أجهزة النظام التنفيذي والتشريعي بالإضافة إلى ذلك عانى النظام ولا زال يعاني من إشكالية تناغم العمل الإداري مع السياسي في ظل النظام السياسي الواحدة وعدم التوصل إلى وفاق سياسي كبير يوصل إلى قيم وثوابت مشتركة بين ألوان الطيف السياسي والإجتماعي والاقتصادي للمجتمع السوداني(محمد أحمد، 206).

3. أثر النظام الفيدرالي على وحدة الدولة وذلك بتقسيم سيادة الدولة في القضاء والتشريع ولكن يرد على هذا العيب بان هذه السيادة مستمرة من الأمة والتي تباشر ذلك أيضاً في الأقاليم، كذلك فإن زيادة وتقوية سلطات الولايات يؤدي إلى صعوبة سيطرة الحكومة عليها (مواهب فتح الياس ، 2018م).

4. أدى اختلال معايير إنشاء الولايات والمحليات والوحدات الإدارية إلى زيادة كبيرة لعددها فوق السعة التنظيمية للحيز المكاني للدولة، وهذا أدى بدوره إلى نقص الكفاية الاقتصادية، مما أثر على إدارة الخدمات والتنمية بزيادة المشاركة السياسية غير الرشيدة في التشريع والتنفيذ، وألقى عبئاً كبيراً فوق طاقة الموارد المالية للوحدات الإدارية وأخل بمبدأ التمثيل السياسي العادل وفق معيار الكثافة السكانية لأهل الولايات والمحليات ومراعاة المعايير الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والأمنية والجغرافية الأخرى(محمد أحمد، 207).

5. أدّت سيادة الجهويات والقبليات والفئويات والفعاليات المدنية الأخرى في ظل النظام السياسي الأوحد، إلى انعكاسات سالبة على الأداء الفعال للنظام، وذلك لأن تعيين الولاة والمعتمدين وغيرهم تعميق النعرات والعصبيات العرقية والقبلية والسياسية الضيقة، وساعد على تفشي المحسوبية والفساد الإداري والمالي، الشيء الذي رفعمن تكاليف إدارة الولايات والمحليات، خاصة بعد إعادة تقسيمها وزاد بالتالي من حجم الدّعم المركزي للولايات حتى أصبح أحياناً ما يقارب (90%) أو يزيد من قيمة المنصرفات في بعض الولايات خاصة الطرفين، مع التركيز على الفصل الأول مرتبات وأجور ومكافآت على حساب فصول الميزانيات الاخرى من إنشاءات وتنمية.

6. هزم الصراع حول السلطة والثروة في أشكاله المختلفةن والتكالب نحو الوظائف والإمتيازات الشخصية والإدارية والسياسية الأغراض والمبادئ السامية للحكم المركزي للدولة التي هي أم الجميع ووطن الكل وصاحبة السيادة العليا أو الأعلى، فالحكومات وكلية الدولة والشعب ومن ثم فإن أكبر مهامها حفظ التوازن بين المصالح المختلفة للشعب أفراداً وجماعات، وعليه فإن النظم الإدارية الأحسن حكماً هي التي أحسنها إدارة كما يقال.

7. ضعف الحس الديمقراطي أو الشورى للتجربة الفيدرالية السودانية في عملية الإختيار والتعيين للقادة السياسيين والإداريين ومحاسبتهم ورقابتهم اللصيقة لعدم تفعيل الأداء المتوازن لأجهزة السلطة الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية(محمد أحمد، 207).

8. التعيينات السياسية (الدستورية) والتنفيذية مثيرة للقلق لأنها عمقت النعرات الجهوية والقبلية والمحسوبية التي توسعت وتمددت على حساب الكفاءة والخبرة العملية والحيدة في ظل التوسع الأفقي

للوظائف الدستورية والتشريعية والتنفيذية زادت تكاليف لاإدارة التي أدت إلى الضغط الشديد على الخدمات التي خصصت للسكان (إبراهام كوت، 51).

9. أدت سيادة الاتجاهات القبلية والجهوية والفعاليات ولافئويات المدنية والعسكرية إلى انعكسات سالبة أحياناً على الأداء المتكامل والموحد للنظام الإداري الكلي، خاصة عندما يكون شغل المناصب الإدارية والسياسية العليا على هذاالأساس الذي عمق العصبيات ولاعرقيات الجهوية والقبلية مما يساهم في تفتيت الشعور بالوحدة الوطنية وتكامل البناء القومي والشراكة المجتمعية في السلطة والثروة.

10. ضعف التنسيق بين الولايات والاجهزة التنفيذية والتشريعية فيما يخص الإشكاليات المشتركة بينها من جانب وبين الولايات والحكومة الإتحادية من جانب آخر.

11. رغم خواء مواد الولايات وضيق مواعين الإيرادات وضعف نظام جبايتها مع وجود صرف سياسي وإداري كبير لا تتسق مع حجمالمواد المتاحة جبايتهان فإن المحليات والولايات لا تملك خرائط أو خطط واضحة تحدد أولويات الإنفاق الإداري والتنموي من أجل الوصول إلى الأهداف السياسية والإدارية والتنموية للنظام الإتحادي على المستوى الإقلمي والمحلي.

الخاتمة

إن السودان قطر تطور فيه النظام الفيدرالي الذي بدأ من دولة موحدة أن للنظام الفيدرالي القابلية لتسوية النزاع في الأطراف فضلاً عن كونه قادراً على مجابهة النظاعات الإقليمية الأخرى التي تتطلب العديد من الكيانات مثل في الغرب والشرق ومناطق جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة بالإضافة إلى أي إحتجاج او نزاع آخر محتمل الحدث في الوقت الحاضر والذي يتميز الصراع السياسي فيه بالطموحات الإقليمية والجهوية من أجل الحكم الذاتي الإقليمي وتقرير المصير الذي ترفع لواءه حركات التمرد الإقليمية في مناطق جنوب النيل الأزرق وجبال النوبة ودارفور الكبرى وغيرها من أقاليم البلاد بدرجات متفاوتة للنضال والمطالبة بالحقوق القومية للحكم الذاتي وتقرير المصير أو معالجة قضايا التهميش والتنمية لمعالجة واقع .

النتائج

1- هيمنة المركز علي اختصاصات ومستوليات الولايات إضافة إلي السياسات والتشريعات التي تحكم توظيف وتوزيع القوى العاملة على المستويين الاتحادي ولولائي غير عادلة .

2- عدم الالتزام بسيادة كل مستوى على الاختصاصات والمسئوليات المحددة في وثيقة الدستور، وعدم هيمنة أو تعالي أي مستوى على المستوى الآخر.

3- أعطت التجربة الفيدرالية الأمل لسكان المناطق الأقل نمواً ومناطق النزاعات والصراعات والمناطق المهمشه بحكم وإدارة أنفسهم بأنفسهم اعتمادا على الذات والموارد التي أصبح لهم نصيب دستوري معلوم مع ضمان حق المطالبة بتوزيع أكثر عدالة الثروة إلا أنّه لم تتم هذه العدالة والقبضة القوية للمركز أدى إلى فتح باب وتيرة الصراع.

4- عدم استقرار الهياكل التنظيمية والوظيفية كأوعية للسلطة والمسئولية والمساءلة نتيجة للإيقاع السريع والإصلاحات القانونية والإدارية والسياسية والمتغيرات والمستجدات في الساحة القومية والإقليمية والدولية.

التوصيات

1- إعادة النظر في السياسات والتشريعات التي تحكم توظيف وتوزيع القوى العاملة على المستويين الاتحادي و ألولائي.

2- معايير القسمة واضحة وعادلة بين الحكومة الاتحادية والولايات.

3- التأمين على أهمية بقاء الدولة السودانية قوية للحفاظ على وحدة التراب السوداني وتحقيقاً للتنمية، وتمشياً مع التجارب العالمية واهتداء بالظروف المحلية لتجربة السودان التي تجعل من الأهمية بقاء السلطة المركزية قوية للإيفاء بمسئولياتها المتعددة في الحفاظ على وحدة التراب السوداني لتحقيق الوحدة الوطنية.

المراجع

1- إبراهام كوت رياك، دراسات في تجربة السودان الفيدرالية، تجربة السودان الفيدرالية، مرجع سابق، ص51.

2- آدم الزين محمد، دراسات في تجربة السودان الفيدرالية، ماهية الفيدرالية، مرجع سابق، ص32.

3- دستور السودان الإنتقالي لسنة (2005م)

4- عاطف محمد الشيخ، الإختصاصات والسلطات الدستورية للدولة الإتحادية، التجربة السودانية، فهرس المكتبة الوطنية، السودان، رقم الإيداع، (2015/523م)، ص 88.

5- عوض السيد الكرسني، دراسات في تجربة السودان الفيدرالية، مرجع سابق، ص11.

6- محمد أحمد محمد داني، إدارة السودان الحديث، مرجع سابق، ص139.

7- مواهب فتح الياس الشلالي، النظام الفيدرالي في السودان، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، (مج10)، (ع-4-1)، 2018/3/15م.

8- الهادي عبد الصمد، الحكم اللامركزي في السودان: الخصائص الرئيسية وموجبات الإصلاح، قضايا الإصلاح السياسي في السودان، أوراق المؤتمر العلمي السنوي السادي، الجمعية السودانية للعلوم السياسية، الدورة الثالثة، (2012-2014م)، شركة مطابع العملة (2013م)، ص174.

9- الهادي عبد الصمد، نفس المرجع، ص175.